التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها

Fatima Mubarak
Senior Environmental Officer
Environmental Center for Arab Towns- Dubai Municipality
Email: fmkismail@dm.gov.ae

مقدمة ونظرة عامة

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام 1987. والذي نص بشكل أساسي على ما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". قد تتنوع تعريفات التنمية المستدامة ولكنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نفس النهج كما هو مبين في الشكل (1).

وقد أعطى قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المصطلح أهميةً سياسيةً إلى حدٍ ما وقد أدى بدوره أيضًا إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال عام 1992 من قبل القادة وصناع القرار الرئيسيين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (WCED) في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل. تعد التنمية المستدامة نموذجًا مبنيًا على تصورات وعلى مدار السنوات العشرين الماضية، استطاعت المجتمعات المدنية، والشركات الأهلية والمنظمات غير الحكومية إحراز تقدم في عملية التنمية المستدامة. ومع ذلك، يبقى مفهوم التنمية المستدامة غامضًا وثبت أن عملية التنفيذ ما تزال صعبة. وما تزال العديد من الاتجاهات غير المستدامة تعمل بدون أي قيود سياسية توجد في عملية التنمية المستدامة. ووفقًا لذلك، يعد تغير المناخ السبب الفعلي وراء وضع جدول أعمال التنمية المستدامة.

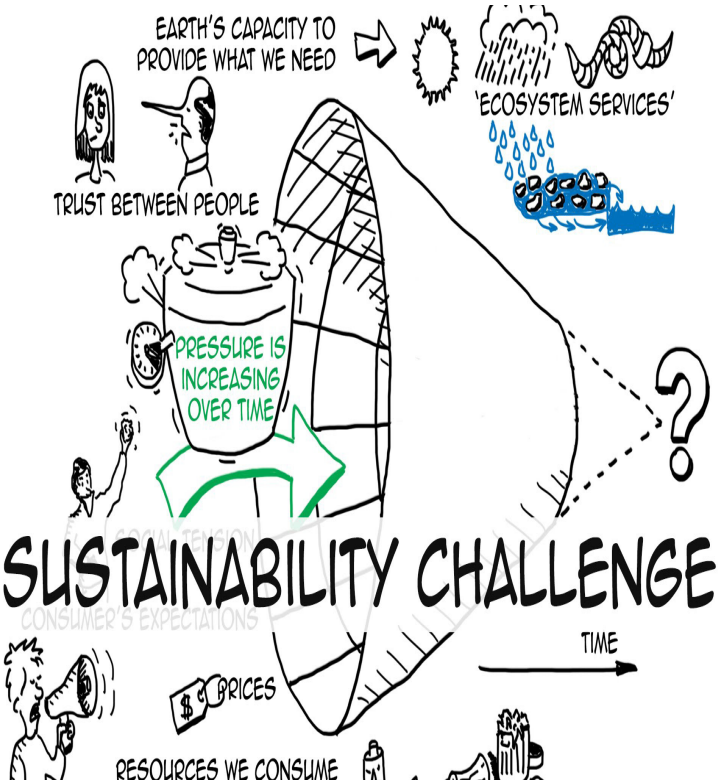

تتكون التنمية المستدامة من 7 مفاهيم أساسية وهي كالآتي: -

المفهوم الأساسي الأول: الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

المفهوم الأساسي الثاني: المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانًا أفضل.

المفهوم الأساسي الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المفهوم الأساسي الرابع: التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

المفهوم الأساسي الخامس: جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضًا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

المفهوم الأساسي السادس: عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.

المفهوم الأساسي السابع: التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

الشكل 1 تعريفات التنمية المستدامة

المقرر تنميته:	إلى متى؟	المقرر استدامته:
الأفراد	25 عاما	**الطبيعة**
بقاء الأطفال على قيد الحياة	في الحاضر والمستقبل	الأرض
متوسط العمر المتوقع	إلى الأبد	التنوع البيولوجي
التعليم		الأنظمة البيئية
العدالة		حفظ المياه
تكافؤ الفرص		خدمات النظام البيئي
الاقتصاد		المصادر
الثروة		البيئة
القطاعات المنتجة		**المجتمع**
الاستهلاك	مرتبط بواسطة	التقاليد
المجتمع	غير	الفئات
المؤسسات	هالبا	الأماكن
رأس المال الاجتماعي	لكن	
الحالات	و	
المناطق	أو	

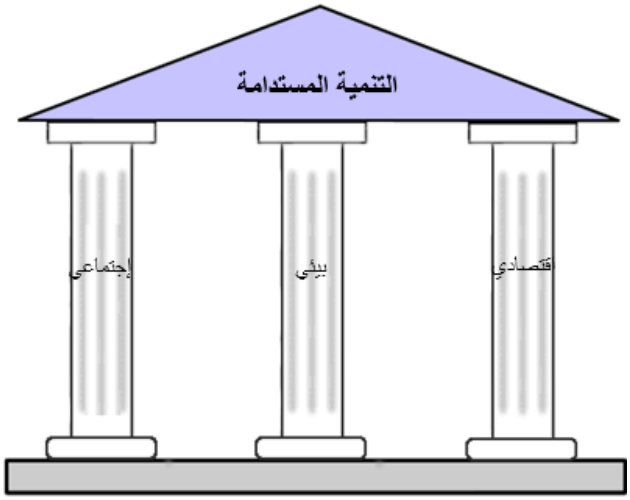

الركائز الثلاث للاستدامة

بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية، هناك أيضاً ثلاث ركائز للاستدامة. هذه هي الركائز الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تندرج تحت النهج الكامل للتنمية المستدامة. وقد تبنى تخطيط السياسات في المملكة المتحدة الفكرة الكاملة للركائز الثلاث.

أصول التنمية المستدامة

تطورت بنية التنمية المستدامة في الفترة ما بين عام 1972 و1992 من خلال سلسلة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى. وقدم المفهوم لأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، وكان يعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق شامل. وقد أثمر المؤتمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية لحماية البيئة.

في عام 1983، اجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيس الوزراء النرويجي السابق غرو هارلم. وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد أربع سنوات، نشرت المجموعة تقريرًا لمعالجة هذه القضايا بعنوان "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضًا باسم تقرير برونتلاند). قدم التقرير تحليلًا دقيقًا لحالة البيئة فضلًا عن نشر تعريف التنمية المستدامة الأكثر استخدامًا: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، 1987، ص 45).

وكان تقرير برونتلاند علامةً بارزةً لمؤتمر قمة ريو الذي عقد في عام 1992 والذي وضعت فيه الأسس اللازمة للاندماج العالمي للتنمية المستدامة. وقد اعتمد العالم بأسره إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

RIO United Nations 2012 Conference on Sustainable Development

THE WORLD COMMISSION ON ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT

وضع مؤتمر القمة الخطوط العامة لخطة العمل العالمية للتنمية المستدامة؛ حيث تضمن إعلان ريو 27 مبدأً للتنمية المستدامة، بما في ذلك المبدأ رقم 7 حول "مسؤوليات مشتركة لكن متنوعة" الذي نص على ما يلي: "نظرًا للعوامل المختلفة التي ساهمت في تدهور البيئة العالمية، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة لكن متنوعة. وقد انطوى جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على 40 ميثاقًا مختلفًا يضع الإجراءات فيما يتعلق بالنطاق الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة، وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية، ودور المجموعات الرئيسية، ووسائل التنفيذ. وقد تم إنشاء ثلاث آليات للحوكمة البيئية خلال قمة ريو: اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. وكانت قمة ريو ناجحةً للغاية من الناحية السياسية؛ حيث شهد المؤتمر مشاركة عالمية وحضره كافة الزعماء والقادة الوطنيين. وقد تم تنظيم عددًا من المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة بما في ذلك مؤتمر قمة الأرض بالإضافة إلى خمسة مؤتمرات قمة في نيويورك ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام 2002.

التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة

تم إحراز التقدم على مقاييس التنمية المستدامة. وذلك بالنظر إلى حقيقة أن المخاوف من التدهور البيئي وزيادة التلوث قد أدت إلى زيادة الاستثمارات في التقنيات الصديقة للبيئة. ولا تزال عملية تنفيذها تحديًا ماثلاً، ولكن ثمة أدلة على إحراز التقدم. فقد تم إحراز تقدم في التخفيف من الفقر من خلال جهود خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1 دولار أمريكي في اليوم الواحد. حيث كانت البيئة هي الشغل الشاغل للحكومات على مدار العشرين عامًا الماضية، وهناك عدد من الجهود لإدماج الاعتبارات البيئية بشكل أكثر فعالية في عملية صنع القرار الاقتصادي. من أمثلة ذلك، تكامل الجهود الحكومية في البلدان المتقدمة المتنوعة لتحديد سعر الكربون، والاعتراف المتزايد بقيمة خدمات النظام البيئي لقطاع الأعمال والمجتمع، والجهود المبذولة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. وقد أدت المخاوف العالمية من التدهور البيئي وزيادة معدلات التلوث إلى زيادة الاستثمارات في التقنيات الصديقة للبيئة. كما نجح بروتوكول مونتريال على سبيل المثال في حظر جميع المواد التي تسبب تآكل طبقة الأوزون. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، استمرت الاتجاهات السلبية غير المستدامة في الحدوث. وساعدت قمة ريو في زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير المصادر، واستهلاك المواد، والتأثيرات البيئية ذات الصلة